# ظاهرة العدول ودورها في تأصيل المعرفة النحوية

الدكتور اعمر بالي
جامعة محمد الأول وجدة/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية
المغرب

## المقدمة

يُعَد القرآن الكريم منبع العلوم، لأنه نص تتجاذبه معارف كثيرة، وتتخلل مضامينه علوم وفيرة، يأخذ بعضها بحجز بعض، ويمهد بعضها لبعض، ويكمل بعضها البعض. ولَمّا كان الأمر كذلك؛ وقع تأثير وتأثر وثيق، وصلة متينة وواضحة بين العلوم اللغوية والعلوم الشرعية، حيث عمل النحويون على صياغة أصولهم، سَيْرًا على نمط الأصول الفقهية في العديد من المسائل، و العقلية منها بشكل خاص كالمنطق، وعلم الكلام، وغير ذلك مما أدى بهم إلى الخوض في قضايا التعليل والتأويل وكثرة الجدل. وقد تناول هؤلاء العلماء في تأسيس معارفهم النحوية العديد من الأدلة الإجمالية التي تبنى عليها القواعد كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، والتي بدورها تفرعت عنها طرائق استدلالية أخرى كالأصل والفرع، والسبر والتقسيم، ومراعاة النظير، والإجماع، والعدول عن الأصل، وغير ذلك.

وسنقف في هذا البحث عند موضوع: **"ظاهرة العدول ودورها في تأصيل المعرفة النحوية"**، وهي فكرة تقوم في جوهرها على ما يطرأ على الحروف والكلمات والجمل من تغييرات، حيث تخرج عن بنائها الأصلي إلى بناء آخر تستدعيه بعض الأسباب كالخفة، والإيجاز، وكراهة اجتماع الأمثال، والضرورة، وأمن اللبس... أي هي انصراف عن الأصل لغرض، ولِما فيها من أهمية في عملية التقعيد، وتوجيه العديد من الدلائل الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية. كما يمثل هذا الأسلوب العدولي ظاهرة بارزة في السياق القرآني، لاشتمالها على جل مظاهر التحولات في التراكيب والألفاظ والدلالات، ويعتبر العدول في السياق القرآني ثمرة من ثمرات البحث المتواصل، والتأمل الواعي والجاد، لأنه متجدد بتجدد الأحوال والظروف. وهو مفهوم لا يقتصر على لغة معيّنة كالعربية، وإنّما يشمل جميع اللغات في جانبها الفني، حيث يخرج عن الأساليب وطرق التعبير المألوفة لدى عامّة المتكلمين إلى استعمالات أسلوبية يفهمها الخاصة من الأدباء، والنقاد، وعلماء اللغة والنحو، يمكن أن نطلق عليها اللغة الفنية أو اللغة الثانية. وكل ذلك يثير بعض الإشكالات التي قد تكون مدخلا لفهم موضوع البحث، وذلك مثل:

. ما المقصود بالعدول في مجال النظر النحوي؟ وما الفرق بينه وبين العدول الأسلوبي؟

. أين تتجلى ظاهرة العدول عن الأصل في كتب التأصيل النحوي؟ وما أنواعه؟

. وما أهم وسائل العدول عن الأصل؟ وما المقاصد والأسباب وراء ذلك؟

كل هذه الإشكالات وغيرها يثيرها موضوع هذه الورقة. وعلى هذا الأساس؛ فقد ارتأينا لمعالجتها ومحاولة الإجابة عنها؛ الوقوف عند ثلاثة محاور رئيسة؛ نراها جديرة بالبحث والعناية هي:

. المحور الأول: فكرة العدول عن الأصل في التراث اللغوي العربي

. المحور الثاني: أنواع العدول عن الأصل ووسائله في علم أصول النحو العربي

المحور الثالث: أسباب العدول عن الأصل في علم النحو العربي

## المحور الأول: فكرة العدول عن الأصل في التراث اللغوي العربي

### 1 – تعريف العدول

أ – **لغة:** إذا تتبعنا المعاني التي يفيدها الجذر (ع د ل) في معاجم اللغة، فسنقف عند دلالات عديدة ومتنوعة، منها ما ذكره ابن فارس (ت395هـ) في (**المقاييس**) من أن: " العين والدال واللام أصلان صحيحان، لكنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على استواء، والآخر يدل على اعوجاج"[1].

أي: أن هذا الجذر يحتمل معنيين، معنى حقيقيا قارا، وآخر يدل على اعوجاج وانحراف، وهو الخروج عن تلك الحقيقة، أي هو العدول.

وجاء عند ابن منظور (ت911هـ) بمعنى الحياد والرجوع والميل، حيث يقول: "عدَل عنه يعدِلُ عَدلاً وعُدُولاً: حَادَ، وعدل إليه عدولاً: رجع، وعَدَلَ الطَّرِيقُ: مال"[2].

وهو يفيد أيضا معنى الانصراف عن وجهة إلى وجهة أخرى، كما جاء عند الزَّبيدي(ت1205هـ) في (**تاج العروس من جواهر القاموس**) حيث قال: " (العَدلُ: ضِدُّ الجَورِ)... (والعَدلُ: المِثلُ، والنَّظِيرُ، كالعِدلِ) بالكسرِ، والعَدلُ: أن تَعدِلَ الشَّيءَ عن وَجهِهِ، تقول: عَدَلتُ فُلاناً عن طَرِيقِهِ، وعَدَلتُ الدَّابَّةَ إِلَى مَوضِعِ كذا، وفي الحديثِ: (لا تُعدَلُ سَارِحَتُكُم)، أي: لا تُصرَفُ ماشِيَتُكُم، وتُمالُ عن المرعَى وتُمنَعُ"[3].

نفهم من هذه التعريفات اللغوية الثلاثة، أن الجامع بينها في النظر إلى هذا الجذر هو الانحراف والخروج، وكل ما له صلة بالانصراف عن المقتضى الأصلي.

ب – **اصطلاحا:** لم يستقر هذا المفهوم في الاصطلاح على حالة واحدة؛ لأن استخداماته الفنية عسيرة الترجمة والاستيعاب، فالعدل كما عرّفه الشريف الجرجاني (ت816هـ): " في اصطلاح النَّحويين: خُرُوج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى"[4]. ومعنى العدل عند ابن السراج (ت316هـ): " أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويغير بناؤه، إما لإزالة معنى إلى معنى، وإما لأن يسمى به، فأما الذي عُدل لإزالة معنى إلى معنى فمثنى وثلاث ورباع وآحادَ، فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثنى، وكذلك آحاد، عُدِلَ عن لفظ واحد إلى لفظ آحاد، وعن معنى واحد إلى معنى واحد واحد"[5]. وقال الرضي الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحه على كافية ابن الحاجب (ت646هـ): " يقال اسم معدول؛ أي: مصروف عن بِنيته، والعدول: الانصراف والخروج"[6]. وأوضح ابن جني هذا المقصود بقوله: " معنى العدل أن تلفظ ببناء وأنت تريد بناء آخر نحو قولك: عُمرَ وأنت تريد عامرا، وزُفرَ وأنت تريد زافرا"[7].

نفهم مما يدور حول مصطلح العدول أو العدل؛ أنه يمثل ظاهرة صرفية وأسلوبية في الوقت ذاته؛ لأنه مَطِيَّةَ الوقوفِ على التحولات الدلالية، سواء في مستوى الصيغ عن طريق الانتقال من صيغة إلى أخرى، أو في مستوى الأساليب، وما ينتج عن ذلك من أسرار وغايات، عن طريق الانصراف والخروج في الظواهر النحوية، لِما لها من صلة ملازمة للعناصر الصرفية.

### 2 – تلقي مصطلح العدول في التراث العربي

يبدو أنه غالبا ما كان يرتبط مصطلح العدل أو العدول بأصول النحو وقوانينه، لأنه أول ما نشأ في بيئة النحاة. كما لم يكن هناك فرق بين هذين المصطلحين من حيث المعنى. لكنهم عندما أرادوا استعماله بالمعنى الفني اختلفت تسمياتهم له حسب الاستيعاب والفهم. فسيبويه (ت180هـ) مثلا قد اتخذ لمعنى العدول مصطلح "الاتساع" ومشتقاته الصرفية، مثل: "السَّعة" و"أوسع" و"اتسع"[8].

ويأتي الاتساع عند سيبويه في الكلام لغرض الإيجاز والاختصار، ويقول بخصوص ذلك: " هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتِّساعِهم في الكلام، والإيجاز والاختصار"[9].

ويأتي أيضا الاتساع عنده أيضا بمعنى المجاز، وهو أشهر ضروب العدول من مجاز وتشبيه واستعارة وكناية.[10]

ومفهوم الاتساع بمعنى العدول المجازي ذاته استقر في ذهن عبد القاهر (ت471هـ) من بعد، حيث ضمنه معاني الكناية والاستعارة والمجاز في مواطن عديدة من: (**دلائل الإعجاز**)[11].

وقد حرص كثير من علماء اللغة والتفسير بعد سيبويه، ونهجوا نهجه في فهم العدول بمعنى المجاز، نذكر منهم: الفراء (ت207هـ)، وأبا عبيدة (ت210هـ)، وابن قتيبة (ت276هـ)، وأبا العباس ثعلب (ت291هـ)، وغيرهم كثير.

أما ابن جني (ت395هـ) فقد درسه في باب (شجاعة العربية) وقال عنه: " إن العدل ضَرب من التصرف، وفيه إخراج للأصل عن بابه إلى الفرع"[12]. وقال في موضع آخر: " اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف، والزيادة، والتقديم، والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف"[13]. وذكر أيضا: " من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدولُ عن معتاد حاله، وذلك "فُعَال" في معنى "فَعيل"؛ نحو: "طُوَال"؛ فهو أبلغ معنى من "طَويل" ."[14].

لقد اختار ابن جني مجموعة من المصطلحات، للدلالة عن معنى العدول كالعدل، والعدول، والانحراف، والتحريف، والخروج عن الأصل إلى الفرع؛ لأنها بالنسبة له على مستوى واحد من المعنى.

كما يُظهِر هذا الذي صرح به ابن جني أن العدول هو الخروج عن أصل الوضع، باعتباره مؤشرا أسلوبيا ينبه المتلقي لأثر جمالي، ناتج عن غرض مخصوص، وخروجه عن هذا الأصل إلى الفرع يجعله خاضعا لشروط وقوانين يقتضيها الوضع اللغوي والبياني.

وقريب من هذا؛ استعمل ابن الأثير(ت637هـ) هو الآخر مصطلح "العدول"، وربطه بالانتقال من صيغة لفظية إلى صيغة أخرى، لخصوصية اقتضت ذلك، فقال: " العدول عن صيغةٍ من الألفاظ إلى صيغةٍ أخرى لا يكونُ إلا لنوع خصوُصية اقتضت ذلك، وهو لا يتوخاه في كلامِه إلا العارفُ برموز الفصاحةِ والبلاغة، الذي اطَّلع على أسرارِها، وفتَّش عن دَقائِنها، ولا تجدُ ذلك في كلِّ كلامٍ، فإنَّه من أشكلِ ضُروب علمِ البيان، وأدقِّها فهماً، وأغمضِها طريقاً"[15].

نلمح للعدول من هذا الكلام أنه على شقين، شق بلاغي يهتم بالبيان العربي وأسرار البلاغة وفصاحتها، وشق دلالي يهتم بدلالة الألفاظ وضروب الاستعمال، وغير ذلك مما له صلة باللغة ومتنها، وعلم الصرف والنحو.

وعلى خلاف هذه الآراء كلها استخدم ابن هشام الأنصاري النحوي ( ت761هـ) مصطلح "التحويل" كمرادف لمصطلح "العدول"، في سياق بيانه لأقسام التمييز لجهة النسبة، حيث جعلها أربعة، هي: " **أحدها**: أن يكون محولا عن الفاعل، و**الثاني**: أن يكون محولا عن المفعول، و**الثالث**: أن يكون محولا عن غيرهما، و**الرابع**: أن يكون غير محول"[16].

هذا، وقد تضاربت الآراء بعضها ببعض حول العدول، وما جاء في معناه من مصطلحات متباينة، منها: العدل، والعدول، والانحراف، والاتساع، والصرف، والتحويل، والميل، وهي معان تكاد تتفق حولها معاجم اللغة والاصطلاحات المبثوثة في كتب التراث، حيث امتزجت فيها ضروب البيان واللغة. وهو ما جعلنا نخرج بتعريف مقتضب للعدول، هو كونه: انتقال الحروف، أو الألفاظ، أو العبارات من سياقها الاعتيادي المألوف إلى سياقات أخرى لها دلالات ملفتة للانتباه. وبهذا نستنتج كما استنتج حسن طبل أن الأسلوب العدولي: " هو بناء لغوي متميز، يستمد مقومات تميزه من داخله، أي من طبيعة سماته اللغوية وخواصه النوعية، التي يتميز بها من نمط الخطاب العادي، ذلك أنه لا يساير الشائع المألوف من قواعد اللغة وأعرافها، بل هو بالأحرى كسر لتلك القواعد، وخروج متعمد على تلك الأعراف، تتفجر به من طاقات التعبير والإيحاء ما تعجز اللغة في مستواها النمطي السائد عن تحقيقه"[17].

## المحور الثاني: أنواع العدول عن الأصل ووسائله في أصول النحو العربي

الكلام عن العدول في الدرس اللغوي العربي يجعلنا نتكلم عن تغيير يختص بظاهر الألفاظ والتراكيب؛ وانعكاسات ذلك وتأثيراته على المعاني، وحينئذ نكون أمام عدول أسلوبي فني، وقد لا يقع تغيير في المعنى إلا نادرا، وحينئذ نكون أمام عدول أصولي نحوي، سواء تعلق الأمر بالحروف أو الكلمات أو الجمل.

### 1 . العدول في الحرف

المتأمل في عدول الحرف يجده ينشطر إلى قسمين: قسم يتعلق بحروف المعاني، وقسم يتعلق بحروف المباني. فحروف المعاني وعدولاتها نجدها بوفرة في كتب النحو، وكتب حروف المعاني المشهورة، وكتب علوم القرآن وأصول الفقه. أما حروف المباني فموطنها الأصلي كتب الصرف وما يلحقها من قلب وحذف وإعلال وإبدال...

فإذا أخذنا حرف الجر (في) على سبيل المثال، نجد أن المعنى الأساس الذي يفيده هو الظرفية كقولنا: (محمد في الدار)، لكنه قد يخرج عن هذا المعنى ليفيد معان فرعية أخرى عن طريق العدول كالسببية والتعليل كقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[سورة النور، الآية 14 ]، أي بسبب ما أفضتم فيه، ومنه الحديث النبوي الشريف: (دخلت امرأة النار في هرة حبستها)، أي بسبب هرة. وقد تفيد الاستعلاء بمعنى (على)، كما في قوله عز وجل حكاية عن فرعون:﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾[سورة طه، الآية 70 ]، أي عليها. وقد تؤدي معنى الباء التي للإلصاق كقول الشاعر:

**ويركب يوم الروع منا فوارس  بصيرون في طعن الأباهر والكُلى**

أي بصيرون بطعن الأباهر.[18]

وهكذا يصير كل حرف جر عاملا الجر في الاسماء، ويفيد معنى أصليا قد ينحرف عنه لإفادة معان أخرى.

وبإمكاننا أيضا أن نأخذ نموذجا للعدول في حروف المباني، وهو ظاهرة القلب المكاني في الحروف لأسباب قد تكون معلومة وقد تكون مجهولة. فكلمة (جاه) مثلا مقلوبة عن كلمة (وجه) و(وجهة) و (وَجَهَ)، ودليل ذلك وزن (جاه) على وزن (وَجَهَ)، وهو (عَفَلَ). وكلمة ( قِسِيّ) أيضا مقلوبة عن كلمة (قَوْسٌ)، ودليل ذلك أنه مقلوب عن (قُوُوس)، فقُدِّمت اللام في موضع العين فصار (قُسُوْوٌ) على وزن (فُلُوعٌ)، فقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها طرفا، والواو الأولى لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسكون، وكُسِرت السين لمناسبة الياء، والقاف لعسر الانتقال من ضم إلى كسر.[19] وعلى هذا المنوال وقع القلب في كلمة (حادي)، و(أيس)، و(أشياء)...

### 2 . العدول في الكلمة

تعتبر الكلمة خطوة تالية للحرف، وغالبا ما يتعلق العدول فيها بالمجاز المرسل، كما أن النظر في مبحث الصيغ الصرفية وتشكيلاتها يتيح فرصة للعدول باعتباره نشاطا تتفاعل فيه الدلالات الناتجة عن تغيّر البناء الصرفي ومطالب التركيب والسياق، سواء تعلق الأمر بالأفعال أو الأسماء أو الصفات أو صيغ أخرى اشتقاقية أو غير اشتقاقية.

#### أ . العدول في الأفعال

ينقسم الفعل في اللغة العربية إلى ماض ومضارع وأمر، وكل صيغة من صيغه تدل على حدث مقرون بزمن معيّن، فالماضي يدل على حدث وقع قبل زمن التكلم، والمضارع يدل على الحال والاستقبال، والأمر صيغة تدل على طلب وقوع الفعل في المستقبل. وبما أن العربية لغة توسع ومجاز، فقد يحدث فيها تضمين فعل لمعنى فعل آخر؛ نظرا لاختلاف الصيغ ولوجود قرائن تزيل اللبس. وكمثال على ذلك قوله عز وجل: ﴿

فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[سورة البقرة، الآية 86 ]، وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾[سورة الحج، الآية 61 ]، حيث عدل في المثالين عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع، فقال في آية البقرة (تقتلون)، وفي آية الحج (تصبح)، عوضا عن (قتلتم) و (أصبحت)، وفي هذا العدول فوائد ونكت جليلة. يقول ابن قيم الجوزية (ت751هـ) رحمه الله: "الإخبار بالفعل المضارع إذا أتى به في حالة الإخبار عن وجود ذلك أبلغ من الإخبار بالفعل الماضي، وذلك لأن الفعل المضارع يوضح الحال التي يقع فيها ويستحضر تلك الصورة حتى كأن السامع يشاهدها، وليس كذلك الفعل الماضي"[20].

وعلى عكس هذا العدول يمكن أن نصادف انحرافا عن المضارع إلى التعبير عنه بصيغة الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾[سورة النحل، الآية 01 ]، حيث عبر بلفظ الماضي (أتى) عما هو قادم، لأنه قريب، وصادق حدوثُه ووقوعه وتحقيقه لا محالة، وهو في جوهره تذكير وتنبيه للغافلين عن أمر الله. ون هذا العدول أيضا قوله تعالى: ﴿ وَبَرَزُوا لِلَّهِ جَمِيعاً﴾[سورة إبراهيم، الآية 23 ]، بمعنى سيبرزون يوم القيامة صدقا ويقينا، وهو تعبير عن المستقبل بصيغة الماضي. ومثل هذا شعرا قول الشاعر:

**شهد الحطيئة حين يلقى ربه أن الوليد أحق بالعذر**

حيث لجأ الشاعر إلى استخدام (شهد) بدل (يشهد)[21].

وعموما هناك مجموعة من الأغراض والمقاصد البيانية التي تتحقق بالتعبير عن الحال والاستقبال بلفظ الماضي، لأن ذلك يكون أعظم موقعا، وأفخم بيانا. يقول ابن قيم الجوزية: "الفعل الماضي يخبر به عن المضارع إذا كان الفعل المضارع من الأشياء الهائلة التي لم توجدن والأمور المتعاظمة التي لم تحدث، فتجعل عند ذلك فيما قد كان ووجد ووقع القراع من كونه وحدوثه"[22].

وغالبا ما يتم العدول عن المضارع إلى الماضي للتعبير عن أهوال يوم القيامة، ووعده ووعيده.

ومن عدول الأفعال أيضا صرف النظر عن فعل الأمر إلى الماضي كما في قوله عليه الصلاة والسلام: (تصدّقَ امرؤ من دينارِه، من درهمِه، من صاع برِه، من صاع تمرِه)، والتقدير فليتصدّق من...

وقد يُصرف النظر عن صيغة الأمر إلى صيغة المضارع كما في قوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾[سورة البقرة، الآية 231 ]. هذا الكلام وإن كان في لفظه خبر بواسطة الفعل المضارع (يرضعن)، إلا أن معناه يقتضي الأمر، وقد جاز ذلك من وجهين: الأول تقدير الآية (والوالدات يرضعن أولادهن في تقدير الله الذي أوجبه)، وقد حذف لدلالة السياق عليه. والثاني أن يكون معنى يرضعن (ليرضعن)، وقد حذف ذلك للتصرف في الكلام وزوال الإبهام[23].

**ب . العدول في الأسماء**

الاسم هو كل ما دل على معنى في نفسه، وله صيغ ودلالات متنوعة ومتعددة. فكما يمكن للاسم أن يكون مفردا، فقد يكون مثنى، وقد يكون جمعا. وقد يأتي اسما مشتقا كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة...

واستنبط أهل العلم أن كل صيغة من صيغ العربية وُضِعت لمعنى من المعاني، ولا يمكن تجاوز ذلك إلا لنكتة معلومة أو غرض مقصود، ومن ذلك: "استعمالهم المفرد في مقام المفرد، وكذلك التثنية والجمع، واستعمالهم الماضي في الدلالة على وقوع الحدث فيما مضى من الزمان، وكذلك الحاضر والمستقبل من الأفعال، كما نراهم وضعوا صيغة فاعل للدلالة على من وقع منه الحدث أو قام به مع إرادة التجدد والحدوث، وصيغة فعّال للدلالة على كثرة وقوع الفعل من الفاعل، وصيغة مفعول للدلالة على من وقع عليه الفعل"[24].

انطلاقا من هذا النص يتبيّن كيف أن صيغ الأسماء والأفعال والصفات مستقرة على معان ثابتة، لكن العرب أحيانا قد تعدل عن هذه المعاني الأصول قصد التوسع في الكلام. ومن نماذج ذلك في الأسماء عدول المفرد عن معناه، وهو الدلالة على الإفراد إلى المثنى كما في قولنا:(سمعته بأذني، ورأيته بعيني، ومشيت إليه برجلي، وضربته بيدي...)، والمقصود الأذنَيْن والعينيْن والرجلين واليدين. ومن شواهد ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَٱلۡتَقَى ٱلۡمَآءُ عَلَىٰٓ أَمۡرٖ قَدۡ قُدِرَۚ﴾[سورة القمر، الآية 12 ]، والمراد هنا الماءين، أي ماء السماء وماء الأرض، وجاز أن يؤتى بالمفرد (ماء) لأن الماء اسم جنس يكون جمعا وواحدا[25]. وقد قُرِئت هذه الآية أيضا :(فالتقى الماء والماوان والمايان)[26]. وقيل التثنية هنا لقصد بيان اختلاف النوعين، وإلا فالماء شامل لماء السماء وماء الأرض[27]. ومثل هذا قوله جل جلاله: ﴿ وَجَعَلۡنَا ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَأُمَّهُۥٓ ءَايَةٗۖ﴾[سورة المومنون، الآية 51 ]، أي آيتين.

وكما حل المفرد محل المثنى قد يحل محل الجمع أيضا كما في قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾ [سورة البقرة ، الآية 40 ] ، أي ولا تكونوا أوّل كافرين به.

وقد يحدث العدول عن صيغة المثنى إلى غيرها، فتصبح دالة بلفظها على معنى المفرد، كما في قوله عز وجل: ﴿ ٱلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ﴾[سورة ق، الآية 24 ]، إذ الخطاب هنا موجه للمخاطَب الواحد بصيغة المثنى، وهو موجود في الشعر بوفرة؛ كالذي نجده عند امرئ القيس في مطلع معلقته:

**قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللِّوى بين الدخول فحومل**

والمقصود قف أو قفي نبكي معا. يقول الإمام أحمد الزوزني (ت486هـ) في شرح المعلقات السبع: "قيل: خاطب صاحبيه، بل خاطب واحدا وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع الإثنين، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الإثنين على الواحد والجمع... ويجوز أن يكون المراد به: قف قف، فإلحاق الألف أمارة دالة على أن المراد تكرير اللفظ"[28].

وقد جاء في الحديث النبوي الشريف قوله عليه الصلاة والسلام: (إذا سافرتما وأذّنتما فليؤمكما أكبركما)، حيث جاء الضمير في (يؤمّكما) بصيغة المثنى معبرا عن الواحد، لأن أحدهما إذا كان إماما، فالآخر يكون مأموما.

وق يحدث التعبير بصيغة المثنى عن الجمع أيضا، وهو كثير في لغة العرب، ومن شواهده في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأۡتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٖ مُّبَيِّنَةٖ يُضَٰعَفۡ لَهَا ٱلۡعَذَابُ ضِعۡفَيۡنِۚ﴾[سورة الأحزاب، الآية 30 ]، ، إذ المقصود مرّات وأضعاف على سبيل المبالغة والتكثير في الفعل. وقد يحدث عكس هذا العدول الأخير، فيُعبَّر بالجمع لقصد المثنى كقولهم: (رجل عظيم المناكب وغليظ الحواجب)، أي المنكبَين والحاجبَين، وقوله عز وجل: ﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدۡ صَغَتۡ قُلُوبُكُمَاۖ﴾[سورة التحريم، الآية 04 ]، ، ولكنه عدل عن الجمع لوجود الضمير المتصل به وهو المثنى.

وقد يقع التعبير عن المفرد أيضا بالجمع كقوله تعالى حكاية عن المتحسر يوم الحسرة: ﴿ قَالَ رَبِّ ٱرۡجِعُونِ﴾[سورة المومنون، الآية 100 ]، ، بمعنى: أرجعني أرجعني أرجعني أعمل صالحا، فجعلت الواو علَما مشعرا بأن المعنى تكرير اللفظ مرارا[29]. وفي هذا الجمع تعظيم لأمر الله. ومن مثله شعرا قول الشاعر:

**ألا فارحموني يا إله محمد وإن لم أكن أهلا فأنت له أهل**

### ج . العدول في الأسماء المشتقة

للأسماء المشتقة مجموعة من الصيغ والهيئات التي تأتي عليها، ويمكن لبعضها أن ينوب عن بعض في تأدية المعاني عدولا ومجازا، خاصة إن تعلق الأمر بصيغ اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة. ومن أمثلة ذلك العبير عن صيغة (مفعول) بصيغة اسم الفاعل كالذي نراه في قوله

عز وجل: ﴿ فَهُوَ فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾[سورة الحاقة، الآية 20 ] ، إذا المقصود مرضية، لأن العيشة لا ترضى، وإنما هي مرضية لأن صاحبها يرضى عليها. ومنه شعرا قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر:

**دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي**

والمقصود: واقعد فأنت مطعوم مكسو، فعِوضَ صيغة مفعول لجأ إلى استعمال صيغة فاعل عن طريق العدول مجازا.

وقد يقع عكس هذا التعبير، ويحل اسم المفعول محل اسم الفاعل كالذي نقرأه في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَاتِيًّا﴾ [سورة مريم، الآية 61 ]، أي آتيا بمعى قادم، وقوله عز وجل: ﴿ إِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْاَخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾ [سورة الإسراء، الآية 45 ] ، أي ساترا، لأن الحجاب في أصله ساتر وليس مستورا. فهو يَستُرُ ولا يُستَر.

وهناك من الصيغ التي تفيد الوصف بشدة وقوة كصيغ المبالغة، وأكثرها دورانا في كلام العرب صيغة (فَعِيل)، مثل: سميع . بصير . نصير . قدير...وجلّها تدل على أسماء الله الحسنى. لكن هذه الصيغة قد تؤدي معنى (فاعل) عن طريق العدول كـ (قدير) بمعنى (قادر)[30].

كما يمكن لصيغة المبالغة هي نفسها أن تكون معدولة عن صيغ أخرى يدل عليها سياق الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام: (إن الله حييٌّ ستّير يحب الستر)، والستير هنا بمعنى ساتر[31].

### 3 . العدول في الجملة

تتميز الجملة في العربية ببناء تركيبي خاص، ونظام لغوي معروف، سواء كانت فعلية أو اسمية، إذا الأصل في الجملة الفعلية البدء بالفعل ثم الفاعل أو نائبه وما يكملهما، والأصل في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر وما يكمل إسنادهما. لكن هذا البناء وهذا النظام قد يخضع أحيانا لتغيير طارئ يُعرَف باسم العدول عن الأصل لمقصد معلوم. حيث يمكن أن تدخل على الجملة الفعلية بعض المتغيّرات التي تضيف لها معنى جديدا لم يكن لها في التركيب العادي، وذلك نحو حروف الشرط التي تتطلب فعل شرط وجوابه كقولنا: (إن تجتهد تنجح)، لكنها قد تخرج الجملة الفعلية الدالة على الشرط أحيانا؛ لتصبح دالة على الاسمية كما في قوله عز وجل: ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٖ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشَرَةٞ كَامِلَةٞ﴾ [سورة البقرة، الآية 195 ] ، فـ: (صيام) هنا اسم دخلت عليه الفاء كجواب شرط، والأصل فيه أن يكون فعلا (فيصم)، توفيقا مع فعل الشرط (يجد).

وأحيانا قد تحل الجملة محل المفرد، وغالبا ما تُؤوَّل به رفعا ونصبا وجرا، وهذا من باب العدول في الجملة أيضا. والمقصود هنا الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي سبعة[32]:

1 . الجملة الواقعة خبرا، ومحلها الرفع نحو: (العلم ينفع صاحبه) أي نافع.

2 . الجملة الواقعة حالا، ومحلها النصب نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءٗ يَبْكُونَ﴾[سورة يوسف، الآية 16 ] ، أي باكين.

3 . الجملة الواقعة مفعولا به، ومحلها النصب نحو قوله تعالى حكاية عن سيدنا عيسى عليه الصلاة والسلام: ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾[سورة مريم، الآية 29 ] ، جملة مقول القول في محل نصب مفعول به.

4 . الجملة الواقعة مضافا إليه، ومحلها الجر كقوله عز وجل: ﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[سورة المائدة، الآية 121 ].

5 . الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم إن اقترنت بالفاء أو بإذا الفجائية، ومحلها الجزم كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٖ﴾[سورة الزمر، الآية 35 ] ، وقوله جل جلاله: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةُۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[سورة الروم، الآية 35 ].

6 . الجملة الواقعة صفة (نعت)، إما بالرفع كقوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾ [سورة يس، الآية 19 ] ، أو بالنصب نحو قولنا: (لا تحترم رجلا يخون بلاده)، أو بالجر نحو: (شكرا لرجل يخدم أمته).

7 . الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب، ومحلها حسب متبوعها، إما الرفع نحو: (علي يقرأ ويكتب)، وإما النصب نحو: (كانت الشمس تبدو وتخفى)، وإما الجر نحو: (لا تعبأ برجل لا خير فيه لنفسه وأمته، لا خير فيه لنفسه وأمته).

هذا؛ وقد نصادف أنواعا أخرى من العدول في الجملة كالذي كالعدول في الخبر والإنشاء، وخروج الخبر عن مقتضى الظاهر، وغير ذلك مما له علاقة بالأغراض الفنية والأساليب البلاغية.

## المحور الثالث: أسباب العدول عن الأصل في أصول النحو العربي

العدول فيه معاني الانحراف والتغيير والصرف الذي قد يكون جماليا أو غير جمالي، ولكنه لا يتم إلا لقصد وغرض. فهو من سنن العربية في كلامها؛ لأنها تعتمد على التغيير في نمط الأسلوب الواحد، لتجنب الملل وكسر رتابة الكلام، لأن الكلام الذي يتوالى على نسق واحد لا تحبذه العرب، ولعل هذا هو سر عظمة هذه اللغة الجميلة. ولنا في القرآن الكريم والشعر العربي نماذج مطردة في الانتقال من أسلوب لآخر، ليس من باب الاعتباط، وإنما هناك أسباب كامنة وراء هذه العدولات التي يمكن أن تتجلى في الحروف أو الكلمات أو الجمل.

يقول ضياء الدين بن الأثير: "اعلم أيها المتوشح لمعرفة علم البيان أن العدول عن صيغة من الألفاظ إلى صيغة أخرى لا يكون إلا لنوع خصوصية اقتضت ذلك"[33].

### 1 . أسباب العدول في الحروف

العرب أصحاب سليقة، وهم يكرهون توالي الأمثال والأضداد، ويألفون توالي الأشتات، وإذا حدث أن توالى المتماثلان أو المتقاربان في كلامهم؛ عدلوا عن أصل أحدهما ومالوا به إلى مخرج آخر أو بعض صفاته، فآلوا بالنطق إلى الإخفاء أو الإدغام أو الإقلاب. لكن الخط العربي لا يعدل عن هذا الأصل مهما كان السبب، لأنه يتغاضى عن الفروع التي جاء بها العدول، ولأنه لا يعترف بهذه الظاهرة أصلا، وهذا ضرب من ضروب الاقتصاد في اللغة[34].

ومن الأسباب التي تدفع إلى العدول في الحرف ظاهرة التأثر بالحروف المجاورة، يقول تمام حسان: "وحين رأى النحاة أ، الحرف الواحد تتعدد صوره بحسب موقعه مما جاوره من الحروف، كان عليهم أن يجردوا أصلا لهذه الصور، وأن يجعلوا الصور المختلفة عدولا عن هذا الأصل بحسب مبادئ معينة للتغيير والتأثير كأثر الإدغام والإخفاء والإقلاب"[35].

نستخلص من هذا الكلام أن هناك أصلا في الحروف، وهناك فرع، وإذا أردنا معرفة الأصل وتمييزه عن بقية الفروع في نطق النون مثلا، فسنجد أن هذا الأصل مكون من أربعة عناصر أساسية هي أنه (لثوي . أنفي . مجهور . مرقق)، وكل واحد من هذه الأصول الأربعة لحرف النون حسب تمام حسان: "صالح من الناحية النظرية البحتة لأن يعدل عنه إلى غيره"[36].

أما من الناحية التطبيقية،؛ فيمكن للغة العربية أن تحصر العدول عن أصل النون في المخرج والترقيق، وتحتفظ بصفتَي الجهر والأنفية دائما، وإليك نماذج لذلك[37]:

. قد تنطق بالشفتين كما في (ينبح).

. قد تنطق بالشفة السفلى والأسنان العليا كما في (ينفع).

. قد تنطق مفخمة في الأسنان مثل (ينظر).

. قد تنطق لثوية أسنانية كما في (أنت . تنسى).

. قد تنطق مكررة مثل (من رأى).

. قد تنطق منحرفة مثل (من لام).

. قد تنطق غارية كما في (ينشأ . ينجح).

. قد تكون غنة بلا مخرج في الفم كما في (من يكن).

. قد تنطق في مخرج الطبق مثل (ينكر).

. قد تنطق مفخمة في اللهاة كما في (ينقل).

نستنتج أن العدول عن الأصل هنا رهين بموقع النون ومجاورتها لبقية الحروف، حيث يمكن أن تقع عملية التأثير والتأثر التي ينتج عنها تغيير في النطق، لكن مع ذلك يبقى الأصل هو الأساس الذي تنسب إليه بقية الفروع.

**2 . أسباب العدول في الكلمات**

العدول عن أصل وضع الكلمة قد يكون مطردا؛ بمعنى واسع الانتشار والذيوع، وقد يكون غير مطرد؛ بمعنى شاذ ونادر. فإن كان شاذا وهو فصيح، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه كما في قول الراجز:

**الحمد لله العلي الأجلل** (بمعنى الأجل)

وقول الآخر:

**أوألفا مكة من ورق الحمى** (بمعنى الحمام)

وقول الآخر:

**فكأنما يزكي سنابكها الحبا** (بمعنى الحباحب).

وكل ذلك من قبيل الترخص عند أمن اللبس، وهو موجود أيضا في القرآن الكريم، ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿ وَطُورِ سِينِينَ﴾[سورة التين، الآية 02 ] ، أي سيناء، وقوله تعالى: ﴿ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَٰئِلَ﴾[سورة البقرة، الآية 97 ] ، أي وميكائيل، وقوله تعالى: ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ ءَالِ يَاسِينَ﴾ [سورة الصافات، الآية 130 ] ، أي إلياس.

أما إذا كان العدول مطردا، فإنه يخضع لقواعد التصريف الخاصة به كالإعلال والإبدال، أو القلب، أو النقل، أو الحذف، أو الزيادة؛ تماشيا مع الذوق العربي؛ لتجاوز الاستثقال والاستخفاف وغير ذلك[38].

وما دامت القاعدة هي التي تحكم هذا العدول، فلا بأس أن نذكر ببعضها هنا:

. إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا نحو: (قال وباع).

. إذا وقعت الواو أو الياء متطرفة بعد ألف زائدة قلبت همزة نحو: (كساء وبناء وسماء).

. إذا وقعت تاء الافتعال بعد حرف مطبق قلبت طاء نحو: (مصطفى).

. إذا سكن أول المثلين وحرك ثانيهما وجب الإدغام نحو: ( ردّ . مدّ).

. إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم الفاعل قلبت همزة نحول: (قائل و بائع).

وكل كلمة من هذه الكلمات وغيرها تبقى عرضة للتغيير والتأثير والتأثر الناتج عن طلب الخفة أو مناسبة الحركة... وإليك بعضا من تلك الأسباب:

**أ . أمن اللبس**: هذا السبب هو أحد الدواعي التي يمكن أن ترخص العدول في الكلمات والتراكيب، لأنه في حالة غياب هذا الأمن سيكون ذلك من باب الخطأ لا من باب العدول والترخص، وكمثال على ذلك قوله عز وجل: ﴿قَالَ عِفرِيت مِّنَ ٱلجِنِّ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّے عَلَيهِ لَقَوِيٌّ أَمِين﴾، [سورة النمل، الآية 40 ]. وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱلذِے عِندَهُۥ عِلم مِّنَ ٱلكِتَٰبِ أَنَا ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبلَ أَن يَرتَدَّ إِلَيكَ طَرفُكَ ﴾، [سورة النمل، الآية 41].

جاء في تفسير (**التحرير والتنوير**) للطاهر بن عاشور أن: " آتيك يجوز أن يكون فعلا مضارعا من أتى، وأن يكون اسم فاعل منه"[39].

والأمر نفسه عند تمام حسان، الذي جعل من صيغة (آتيك) – في حالة الإفراد – محتملة لمعنيين من التأويل، الأول فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر، ومفعوله الكاف، بمعنى الاستقبال: أي( سوف آتيك)، والثاني بمعنى المضي بدلالة اسم الفاعل المضاف إلى كاف المخاطب، ولكنه يرجّح المعنى الأول لقرينة قائمة على إرادته، وهي قول سليمان عليه السلام قبل ذلك: (أيكم ياتيني بعرشها)، من جهة، وأنهما كانا يعرضان إيقاع حدث لم يقع بعد، ويناسبه الفعل المضارع[40].

**ب . التخلص**: يُستثقل في اللغة العربية التقاء ساكنين متتالين، لذلك يحسن التخلص من أحدهما بكسره تخفيف للنطق، وهناك قاعدة ضابطة لهذه الظاهرة تقول: (إذا التقى ساكنان فاكسر ما سبق)، ومثال ذلك جملة (اسألِ المعلمَ)، حيث جاءت الكلمة الأولى مبنية على السكون، والكلمة اللاحقة مبدوءة بحرف ساكن أيضا، والنتيجة انتقال المتكلم من اللام المكسورة إلى الميم مباشرة بواسطة كسرة التخلص بلا مشقة ولا عناء.

وقد تكون الكلمة السابقة مجزومة بالسكون، واللاحقة مبدوءة بساكن، فيتحقق التخلص بواسطة الكسرة كما في قوله تعالى: ﴿ لَم يَكُنِ ٱلذِينَ كَفَرُواْ﴾[سورة البينة، الآية 01 ] ، وكقولنا: (لم يطل انتظاري).

**ج . الزيادة**: قد يأتي العدول في الكلمة عن طريق زيادة حروف بعينها على بنية الكلمة؛ لتفيد معانيَ ودلالات إضافيةً على المعنى الأصلي، لأن: (كل زيادة في المبنى هي زيادة في المعنى)، وتجمع حروف الزيادة هذه في كلمة (سألتمونيها). وقد يُزاد حرف واحد على بنية الكلمة، وقد يزاد حرفان، وقد تزاد ثلاثة أحرف. فمن زيادة الحرف الواحد مثلا (شاركَ) على وزن (فاعلَ)، حيث تفيد زيادة الألف معنى المشاركة. ومن الزيادة بحرفين صيغة (انفعل) مثل (انفتح)، و(افتعل) مثل (اجتمع)، حيث أدى زيادة الهمزة والنون في المثال الأول، والهمزة والنون في المثال الثاني إلى إفادة معنى المطاوعة. أما زيادة ثلاثة أحرف ففي الغالب تفيد الطلب والصيرورة كقولنا: ( استخرج) و(استلقى) على وزن (استفعل) بإضافة الهمزة والسين والتاء.

### 3 . أسباب العدول في الجملة

الجملة كلام، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، وهي قسمان: قسم خاص بالتراكيب، وقسم خاص بالأساليب. أما القسم الأول فهو الجملة الفعلية و الاسمية، وأما القسم الثاني فهو الجملة الخبرية والإنشائية. والعدول وارد في كل نوع من هذه الجمل.

#### أ . الجملة الاسمية والفعلية

لكل من هذين الجملتين خصائص ودلالات، يقول أبو البقاء الكفوي(ت1683هـ): "الجملة الاسمية موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد أو استمرار، إذا كان خبرها اسما فقد يُقصَد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن، وإذا كان خبرها مضارعا، فقد يفيد استمرارا تجدديا إذا لم يوجد داع إلى الدوام... والجملة الفعلية موضوعة لإحداث الحدث في الماضي أو الحال، فتدل على تجدد سابق أو حاضر، وقد يستعمل للاستمرار بلا ملاحظة لتجدد في مقام خطابي"[41].

كل جملة عند النحاة لها ركنان أساسيان هما المسند والمسند إليه، أما الجملة الاسمية فالمبتدأ فيها هو المسند إليه، والخبر هو المسند كقولنا (خالد مجتهد)، فأسندنا الاجتهاد إلى خالد عن طريق الإثبات. لكن هذا المسند قد يدل على الحدوث والتجدد كما في قولنا (خالد يجتهد)، والسر في ذلك أن الفعل مقيد بزمن، والاسم غير مقيد بهذا الزمن.

وأما الجملة الفعلية فيكون الفعل فيها مسندا والفاعل أو نائبه مسندا إليه نحو قولنا: (سافر خالد) أو (يسافر خالد)، حيث اقترن حدوث السفر بالزمن الماضي في المثال الأول، وبالحال والاستقبال في المثال الثاني، وقد يكون نائب فاعل كقولنا: (كُتِبَ الدرسُ) أو (يُكتَبُ الدرسُ). وما عدا هذين الركنين اللذَين يمثلان عمدة الجملة فهو فضلة يمكن لتركيب الجملة العربية أن يستغني عنه.

وإذا كان هذا هو النمط الأصلي للجملة عند النحاة، فإنه أحيانا قد يُعدَل عنه ولا يُلتزَمُ به لأسباب عديدة، يقول تمام حسان: "وحين رأوا أن الجملة لا تبدوا دائما على نمط تركيبي واحد، اقترحوا لها أصلا نمطيا لا تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار"[42].

هذا الأصل الذي اقترحه النحاة للجملة يتم بناء على مجموعة من السّمات التي بموجبها يمكن إثبات أصالة الوضع في الجملة العربية، وهي خمسة[43]:

1 . الأصل الذكر، فإذا عدل عنه إلى الحذف وجب تقدير المحذوف في ركنَي الجملة.

2 . الأصل الإظهار، فإذا أضمِر أحد الركنين وجب تفسيره.

3 . الأصل الوصل، وقد يعدل عنه إلى الفصل.

4 . الأصل الرتبة بين عناصر الجملة، وقد يعدل عنها إلى التقديم والتأخير.

5 . الأصل الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة، وتتحقق الفائدة بالقرائن حين يُؤمَن اللبس.

يعني هذا أن جواز العدول عن هذه الأصول في الجملة مقرون بشروط وضوابط تحدده، وتحول دون حدوث غموض أو لبس.

**1 . الحذف**: في هذا العنصر يمكن رد الفرع إلى أصله بواسطة تقدير المحذوف كما في قولنا (بخير) التي يُجاب بها عن سؤال (كيف أنت؟) حيث تم حذف المبتدأ (أنا)، وعلى هذا تكون الجملة مفهومة ولا غموض فيها ولا لبس، ويصبح أصلها (أنا بخير).

**2 . الاستتار**: ويسمى الإضمار أيضا، وهو الذي يتم تقديره في الكلام كما في قولنا: (محمد يعمل)، حيث نجد في (يعمل) ضميرا مستترا جوازا تقديره (هو)، ويعود إلى محمد، وفي ذلك عدول عن الأصل الذي هو (محمد يعمل هو).

**3 . الزيادة**: غالبا ما تتم الإشارة إلى هذا العنصر نحويا باعتباره ليس جزءا من الجملة بأصل وضعها، وإنما هو زائد لمقصد كما في قولنا: ( ما زيد بقائم)، حيث تكون الباء زائدة، والأصل: (ما زيد قائم).

**4 ـ التقديم والتأخير**: في مبحث التقديم والتأخير هذا نكون أمام نوعين من الرتب، رتبة محفوظة، وهي التي لا يكون فيها التقديم على نية التأخير، ورتبة غير محفوظة، وهي التي يكون فيها التقديم على نية التأخير لأغراض ومقاصد تستفاد من السياق.

فالرتبة المحفوظة إذا تقدم فيها الاسم فقد موقعه الإعرابي، وأخذ حكما إعرابيا جديدا غير حكمه الأصلي كما في قولنا: (قام محمد) و (محمد قام)، فبمجرد تقديم محمد في المثال الثاني، فقد موقعه الإعرابي وهو الفاعل، وأخذ حكما إعرابيا جديدا وهو المبتدأ.

وقد تحفظ هذه الرتبة أيضا بين مجموعة من العناصر يقول تمام حسان بخصوصها: " ومن الرتب المحفوظة في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبيَّن، والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، ومن الرتب المحفوظة أيضا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأدات الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه"[44].

هذه الرتبة المحفوظة من قرائن النحو – ولا دخل للدرس البلاغي فيها، والتصرف فيها– يعد إخلالا بوظيفة القرينة، ومدعاة للبس. أما ما خرج عن المألوف فيها في عصر الفصاحة فهو قليل، وهو من باب الترخص لا غير، كتقديم جملة الحال في قوله تعالى: ﴿وَيَصنَعُ ٱلفُلكَ وَكُلَّمَا مَرَّ عَلَيهِ مَلَأٌ مِّن قَومِهِۦ سَخِرُوا مِنهُ ﴾ [سورة هود، الآية 38]، وكتقديم المعطوف عليه كما في قول الشاعر:[45]

**أَلاَ يَا نَخلَةً مِن ذَاتِ عِرقٍ****عَلَيكِ وَرَحمَةُ اللهِ السَّلاَمُ**

نستنتج من هذا التوضيح أن هناك رَحِما موصولة بين هذه الرتبة النحوية والظاهرة الموقعية، التي تسعى إلى تحقيق مطالب الموقع وحفظه. ذلك أنها تمنح الحركة الإعرابية حرية التصرف والانتقال من موقع إلى آخر، ولو اختلت هذه الرتبة المحفوظة لاختل التركيب باختلالها. وكل هذه سمات تدل على مرونة اللغة العربية في التعاطي لمثل هذه الظواهر والاستعمالات.

أما الرتبة غير المحفوظة فهي التي تسمح بالتقديم والتأخير بين عناصر الجملة، ولا يفقد فيها المقدَّم موقعه الإعرابي بتقدمه، لأنه وإن اختلفت الرتبة وصارت غير محفوظة، عن طريق التقديم والتأخير، فذلك أسلوب استعمالي لأغراض مَرجوّة، لكن تبقى المواقع محفوظة، ونقول حينئذ عن الرتبة: هذا مقدم وهذا مؤخر. كما ارتبط مجال التقديم والتأخير – من منظور البلاغيين– بحرية التصرف في التعبير، من خلال العدول عن تركيب مألوف إلى تركيب آخر غير مألوف له مزية إبراز دلالة معينة، تتمثل في أغراض جُلّى يقتضيها السياق كالتشويق، والتفاؤل، والتلذذ، وتعجيل المسرة، والمساءة... لذلك وصفه عبد القاهر الجرجاني بأنه: " باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، وَاسع التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يزال يَفتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفضِي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شِعرًا يروقك مَسمَعُهُ، ويَلطُف لديك موقعُهُ، ثم تنظر فتجد سببَ أَن راقك ولطُف عندك، أَن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكان"[46].

وقد بيّن تمام حسان الحالات التي تكون فيها الرتبة غير محفوظة لأغراض بيّنة، وقال هي: "رتبة المبتدإ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نِعم، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل"[47].

كما أسلفنا بأن التقديم والتأخير في مستواه الفني البلاغي لا يتم عبثا، وإنما مقصده الأسمى هو العناية والاهتمام بما هو أولى وأهم. يقول سيبويه (ت180هـ): "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى"[48]. والمثال الذي يصدق على هذا الكلام قولنا: (فهم الدرسَ التلميذُ)، والتقدير: (فهم التلميذُ الدرسَ)، لكننا عدلنا عن هذا التركيب الأصلي؛ وقدمنا المفعول به على الفاعل للعناية والاهتمام ولفت الانتباه إليه.

كما يمكن لمثل هذا التقديم أن يفيد الاختصاص، وذلك عندما تريد أن تخصص شيئا وتجعله في بؤرة التعظيم، كالذي نراه في قوله عز وجل: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾[سورة الزمر، الآية 63 ] ، حيث جاء السياق بتقديم لفظ الجلالة (الله)، وتأخير الفعل والفاعل (فاعبد)، ولم يقل: (بل فاعبد الله)، لأنه إذا تقدم وجب اختصاص العبادة به دون غيره، ولو قال: (بل اعبد الله)، لجاز وقوع الفعل على أي مفعول شاء[49].

هذا الاعتداد منا بأهمية التقديم يجعلنا نقرّ بأنه أحد أنواع التأكيد، الذي يمكن أن يُصرَف لعدة معان يمكن أن تُستفاد من بعض الآيات، منها قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة، الآية04]، في آية الفاتحة هذه ورد عند الزمخشري أن تقديم المفعول به (إياك) على الفعل (نعبد) و(نستعين) لتخصيصه بعبادة الله تعالى[50]. ولكن ابن الأثير أنكر على الزمخشري هذا الوجه، ورأى أن المفعول هنا لم يقدم على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام؛ لأنه لو قال: (نعبدك ونستعينك)، لم يكن له ما لقوله: ( إياك نعبد وإياك نستعين)، ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: ﴿الحَمدُ لِلهِ رَبِّ العٰلَمِينَ (1) الرَّحمٰنِ الرَّحِيمِ (2) مٰلِكِ يَومِ الدِّينِ﴾، فجاء بعد ذلك قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعبُدُ وَإِيَّاكَ نَستَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة، الآية04] ، مراعاة لحسن النظم السجعي، الذي هو على حرف النون، ولو قال: (نعبدك ونستعينك) لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن، وهذا غير خاف على أحد من الناس، فضلا عن أرباب علم البيان[51].

**ب . الجملة الخبرية والإنشائية**

جملة الخبر لها ركنان أساسيان هما المسند والمسند إليه، أو المحكوم به والمحكوم عليه، نحو قولنا: (سافر خالد)، وقولنا: (الناجح مسرور). ففي الجملة الأولى (سافر) هي المسند و(خالد) هي المسند إليه، وفي الجملة الثانية (مسرور) هو المسند والناجح هو المسند إليه. والخبر هو الذي يفيد مستمعه ما لم يكن يعلمه، وهو يحتمل الصدق والكذب لذاته، ويأتي في شكل جملة اسمية أو فعلية كما رأينا. فالاسمية تفيد ثبوت شيء لشيء بأصل الوضع كقولنا: (العلم نافع)، والفعلية تفيد التغيير والحدوث في زمن معيّن؛ سواء كان ماضيا أو مضارعا. فالماضي نحو قولنا: (فاز الفريق بالمباراة)، حيث تم إثبات حدوث الفوز بالمباراة في زمن الماضي. أما في المضارع فتفيد الجملة الاستمرار والتجدد نحو قولنا: (يسعد العبد المتمسك بدينه)، والمعنى أن سعادة الإنسان مستمرة ومتجددة ما دام العبد متمسكا بدينه.

لكن أحيانا قد يخرج الخبر عن مقتضى الظاهر إلى معان أخرى تستفاد من السياق، وحينئذ يمكن لنا القول بأنه تضمن أو أشرب معنى الإنشاء، ذلك أن التركيب الخبري قد يدل في حالة الإثبات على معاني الإنشاء الطلبي، كالأمر في قوله تعالى: ﴿وَالمطَلَّقٰتُ يَتَرَبَّصنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [سورة البقرة، الآية226]، أي: فليتربص المطلقات بأنفسهن ثلاثة قروء. أو الدعاء كما في قوله تعالى: ﴿أَلَا لَعنَةُ اللَّهِ عَلَي الظّٰلِمِينَ﴾ [سورة هود، الآية18]، وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡيَوۡمَۖ يَغۡفِرُ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ ﴾[سورة يوسف، الآية 92 ] ، أي: اللهم اغفر لهم. ومنه قولنا في تشميت العاطس: (يرحمك الله)، والمقصود: (اللهم ارحمه)، فيرد هذا العاطس: (يهدكم الله ويصلح بالكم)، بمعنى (اللهم اهده وأصلحه). ومنه قولنا: (رعاك الله) أو (بارك الله فيك)، وقد يأتي الدعاء على صيغة التوكيد، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [سورة إبراهيم، الآية41]، أي: اللهم اسمع دعائي.

وقد تستعمل الجملة الخبرية للدلالة على الشرط، كقوله تعالى: ﴿وَلِمَن خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ جَنَّتَانِ﴾ [سورة الرحمن، الآية45] أي: من خاف مقام ربه فله جنتان[52].

وقد يُعدَل عن هذا التركيب الخبري أيضا إلى معنى العرض، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ﴾ [سورة هود، الآية77]، وقد يخرج أيضا إلى معنى الالتزام والتعاقد، والمعروف أن الالتزام إنشاء لا خبر، كما في عقود النكاح؛ كأن يقول وليُّ الزوجة: (قبلت أو زوجتكها)، وكقول موسى لشعيب: ﴿ قَالَ ذَٰلِكَ بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾[سورة القصص، الآية28]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾ [سورة البقرة، الآية284]، أي: نلتزم بما طُلِب منا.

نلحظ من آيات الالتزام إنشاء الالتزام بمضمون الجملة، وليس الإخبار به، بالرغم من وجود النمط الخبري في الجملة والزمن الماضي في الفعل.

يحتمل النمط الخبري المنفي هو الآخر أعباء معان كثيرة غير مجرد النفي، كإفادته معنى الدعاء، في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [سورة البقرة، الآية160]، وإفادته معنى النهي، كقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلۡحَجِّ﴾ [سورة البقرة، الآية196]. وقد يخرج إلى معنى الحصر، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [سورة آل عمران، الآية 144] ونحو قوله تعالى: ﴿فَاعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [سورة محمد، الآية20].وقد يعدل عنه أيضا إلى معنى التعميم كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثۡرِيبَ عَلَيۡكُمُ﴾ [سورة يوسف، الآية92]، وقوله أيضا: ﴿قَالُواْ لَا ضَيۡرَ﴾ [سورة الشعراء، الآية50][53].

هذا؛ وقد بقي لنا أن نتكلم عن الجملة الإنشائية، وهي التي لا يحتمل فيها الإنشاء الصدق والكذب لذاته، ذلك لأنه ليس لمدلول لفظه قبل النطق به وجود خارجي يطابقه أو لا يطابقه، وهو نوعان، إنشاء طلبي وإنشاء غير طلبي، فالإنشاء الطلبي هو ما يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطلب، وهو خمسة أنواع هي: الأمر والنهي والتمني والنداء والاستفهام. أما الإنشاء غير الطلبي فهو الذي لا يستدعي مطلوبا، وله صيغ وأساليب كثيرة منها: المدح والذم، والتعجب، والقسم، والرجاء وصيغ العقود...[54]

وقد توسعت العرب في استعمال هذا الأسلوب الإنشائي، وأشربته معاني ودلالات ثانوية تستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال، وذلك مثل (هل) التي قد تخرج عن معنى الاستفهام لتدل على الإثبات والتقرير والتحقيق نحو قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَتَىٰ عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ حِينٞ مِّنَ ٱلدَّهۡرِ لَمۡ يَكُن شَيۡـٔٗا مَّذۡكُورًا ﴾[سورة الإنسان، الآية 01 ] ، بمعنى (قد أتى). ومثل هذا أيضا الأمر الذي قد ينتقل بصورتَيْه: (فعل الأمر والمضارع المقرون باللام)، عن طريق العدول إلى معان أخرى منها الشرط، ومن ثم يجزم المضارع في جوابه، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡ﴾ [سورةغافر، الآية60]، وإلى النهي، نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ﴾ [سورة المائدة، الآية92]، أي: لا تقربوه. وإلى العرض، نحو: ﴿فَخُذۡ أَحَدَنَا مَكَانَهُۥٓ﴾ [سورة يوسف، الآية78]، وإلى التحدي، نحو: ﴿فَأَسۡقِطۡ عَلَيۡنَا كِسَفٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [سورة الشعراء، الآية187].

ومن مظاهر العدول المعروفة في أساليب العربية ما يعرف بالالتفات، وهو شائع بكثرة في لغة القرآن، لِما له من إيحاءات أسلوبية لافتة للانتباه، وقد عرّفوه بأنه: "العدول من الأسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول"[55].

ومن أشهر الأمثلة ذلك قوله عز وجل:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا﴾[سورة يونس، الآية 22 ] ، حيث إن المدلول واحد مع اختلاف الضميرين في (كنتم) و(بهم). يقول ابن الأثير: " فإنه إنما صرف الكلام ها هنا من الخطاب إلى الغيبة لفائدة، وهي أنه ذكر لغيرهم حالهم، ليُعجّبهم منها كالمخبر لهم، ويستدعي منهم الإنكار عليهم، ولو قال: حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بكم بريح طيبة وفرحتم بها، وساق الخطاب معهم إلى آخر الآية، لذهبت تلك الفائدة التي أنتجها خطاب الغيبة"[56].

وجاء عند الزركشي(ت794هـ): "فلو قال (وجرين بكم) لَلزِم الذّم للجميع، فالتفت عن الأول للإشارة إلى الاختصاص بهؤلاء الذين شأنهم ما ذكره عنهم في آخر الآية، فعدَل عن الخطابِ العامّ إلى الذمّ الخاص ببعضهم، وهم الموصوفون بما أخبر به عنهم"[57].

وقد يقع في سياق الكلام أكثر من عدول، وذلك إذا استدعى المقام التنويع في الخطاب والالتفات من أسلوب لآخر؛ كما هو الشأن في قوله عز وجل: ﴿ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّـَٔا لِقَوۡمِكُمَا بِمِصۡرَ بُيُوتٗا وَٱجۡعَلُواْ بُيُوتَكُمۡ قِبۡلَةٗ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَۗ وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[سورة

يونس، الآية 87 ]. نلاحظ كيف انتقل المتكلم في الخطاب الواحد بين ثلاثة أساليب مختلفة، وهي الإفراد والتثنية والجمع. لكن ذلك ما كان ليكون عبثا، وإنما سيق لنكتة بلاغية أوضحها الزمخشري(ت538هـ) بقوله: "فإن قلت: كيف نوّع الخطاب فثنى أوّلا، ثم جمع، ثم وحّد آخراً؟ قلتُ: خوطب موسى وهارون عليهما السلام أن يتبوّآ لقومهما بيوتاً ويختاراها للعبادة، وذلك مما يفوّض إلى الأنبياء، ثم سيق الخطاب عاماً لهما ولقومهما باتخاذ المساجد والصلاة فيها؛ لأن ذلك واجب على الجمهور، ثم خص موسى عليه السلام بالبشارة التي هي الغرض تعظيماً لها والمبشر بها"[58].

**خاتمة**

من خلال كل ما سبق يتبيّن أن اللغة العربية لها مجموعة من الميزات اللغوية والأسلوبية، تتجلى في ظواهر عامة؛ أبرزها ظاهرة العدول، وهي كل ما خرج عن أصل الوضع في الكلام، وتشمل كل مظاهر التحولات في الحروف والكلمات والتراكيب والضمائر...

وإذا ما رجعنا إلى أصول النحو العربي فسنلاحظ أن معظم الظواهر الصرفية والنحوية الخارجة عن نطاق الاستعمال النظامي للغة مرتبط بهذه الظاهرة، وذلك مثل قواعد الإعلال والإبدال، والحذف، والقلب، وحسن التخلص، والإشباع، والتنوين، والتعويض والتخفيف، والاستثقال، وأمن اللبس، والاستتار، والتقديم والتأخير.... وكل هذه أسباب تجعل اللغة عرضة للعدول بوسائله وطرقه العديدة، وفي أنواعه المتباينة؛ سواء كانت كلمات كالأفعال والأسماء والصيغ المختلفة الأخرى كصيغ المبالغة... أو حروفا كالعدول عن الحرف الأصلي إلى فروع أخرى يحققها النطق ولا يعترف بها الخط العربي كالإدغام والإقلاب والإخفاء. أو جملا كالعدولات التي رأينا في الجملة الاسمية والفعلية، أو التي مرت بنا في الجملة الخبرية والإنشائية التي قد تخرج عن مقتضى الظاهر فيها لتتضمن معاني أخرى غير التي وضعت لها في الأصل؛ كتضمن الخبر لمعاني الأمر والدعاء والشرط... وتضمن الإنشاء لمعاني التأكيد والتحدي وغير ذلك. وقد تتنوع أساليب الخطاب في سياق الكلام عن طريق أحد أبرز أساليب العدول وهو الالتفات. ومن هنا نستنتج أن العدول قد يكون نحويا؛ كما يمكن أن يكون أسلوبيا وفنيا، إذ الأول مرتبط بأصول النحو، والثاني مرتبط بالبلاغة والأساليب، وفي كلٍّ فوائد ولطائف لا يخلو منها العدول.

**الهوامش:**

[1] مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى 1399هـ - 1979م. مادة (ع د ل).

[2] لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، دار صادر، بيروت، (د ط) (د ت)، مادة (ع د ل).

[3] تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الزَّبِيدي، تحقيق عبد الفتاح الحلو، مراجعة أحمد مختار عمر وخالد عبد الكريم جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، الطبعة الثانية 1418هـ - 1997م، مادة ( ع د ل).

[4] معجم التعريفات، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق ودراسة محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، (د ط)، (دت)، ص 124.

[5] الأصول في النحو، ابن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة 1417هـ - 1996م ج 2 ص 88.

[6] شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن السمنائي النجفي الرضي الإستراباذي، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ويحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى 1417هـ. 1966م ج 1 ص 113.

[7] اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، طبعة 1988م ص 108.

[8] الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (سيبويه)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، 1408هـ / 1988م. ج 2 ص 211 - 212 - 213.

[9] الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 211.

[10] الكتاب، سيبويه، ج 1 ص 212 وما بعدها. انظر أيضا: أثر النحاة في البحث البلاغي، عبد القادر حسين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1998م ص116.

[11] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الخامسة 1424هـ - 2004م، ص 66 - 293 - 295 - 302.

[12] الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب العلمية بمصر، الطبعة الثانية 1955، ج1 ص 52.

[13] نفسه، ج 2 ص 360.

[14] نفسه، ج 3 ص 267.

[15] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية (د ت)، ج 2 ص 180.

[16] شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الكوخ للطباعة والنشر، طهران، إيران، الطبعة الأولى 1382 هـ ص 280 – 281.

[17] أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى 1418هـ – 1998م، ص 40.

[18] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، مراجعة وتنقيح عبد المنعم خفاجة، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ج 3 ص 180 وما بعدها

[19] شذا العرف في فن الصرف، محمد بن أحمد الحملاوي، دار العلم والمعرفة، مؤسسة التقوى القاهرة، الطبعة الأولى 1432هـ. 2012م ص 12 . 13 . 14

[20] الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية، تحقيق محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة مصر، الطبعة الأولى 1327 هـ ص33

[21] سر صناعة الإعراب، أبو الفتح ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية 1413هـ 1993م، ج 1 ص 398

[22] الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، ابن قيم الجوزية، ص 33

[23] الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله بن محمد القرطبي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1437هـ – 2006م. ج 4 ص 106 وما بعدها. وانظر أيضا: تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الثالثة 1430هـ – 2009م. ص 135 . 136

[24] ظاهرة العدول في اللغة العربية، محمد إبراهيم عبد السلام، إشراف الدكتور عبد الرحمن محمد إسماعيل، رسالة لنيل درجة الماستر في اللغة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، (د ط) 1410هـ. 1989م ص 100

[25] معاني القرآن، أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مراجعة علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1972م (د ط )ج 3 ص 106

[26] معجم القراءات، عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1422هـ. 2002م ج 9 ص 223

[27] ظاهرة العدول في اللغة العربية، محمد إبراهيم عبد السلام، ص 103

[28] شرح المعلقات السبع، الإمام عبد الله الحسن بن أحمد الزوزني، تحقيق محمد عبد القادر الفاضلي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، (د ط) 1433هـ. 2012م ص 09

[29] نفسه، ص 09

[30] شذا العرف في فن الصرف، محمد بن أحمد الحملاوي، ص 72

[31] لسان العرب، ابن منظور، مادة (س ت ر)، وتاج العروس، مرتضى الزَّبيدي، مادة (س ت ر).

[32] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ج 3 ص 285 . 286

[33] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية (د ت)، ج 2 ص 180.

[34] الأصول: دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، (د ط) 1420هـ. 2000م ص 127

[35] نفسه، ص 107

[36] نفسه، ص 109

[37] نفسه، ص 110

[38] الأصول، تمام حسان، ص 128

[39] تفسير التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، 1984م، ج19، ص 271.

[40] اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، 1428هـ – 2007م، ص 190 – 191. وينظر أيضا: مفاهيم ومواقف في اللغة والقرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى 2010، ص 328.

[41] الكليات، أبو البقاء الكفوي، طبعة بولاق 1255هـ ص 140 . 401

[42] الأصول، تمام حسان ص 108

[43] نفسه، ص 121

[44] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، شارع فكتور هيكو، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م، ص 207

[45] البيت للأحوص الأنصاري، انظر شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1427هـ - 2007م ج 3 ص 73. انظر: التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، تمام حسان، جامعة أم القرى، معهد اللغة العربية، مكة المكرمة، (د ط)، 1404هـ - 1984م، ص 128.

[46] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص 106.

[47] اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص 207.

[48] الكتاب، سيبويه ج 1 ص 34

[49] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير ج 2 ص 211 . 212

[50] الكشاف، الزمخشري، ص 27 . 28

[51] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير ج 2 ص 211 - 212.

[52] اجتهادات لغوية، تمام حسان، ص 161، انظر أيضا: البيان في روائع القرآن: دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، رجب 1413 هـ / 1993م، ص 60 - 61.

[53] البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ص 63 - 64. اجتهادات لغوية، تمام حسان، ص 162.

[54] علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1430هـ . 2009م ص 69 وما بعدها

[55] الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، حمزة بن يحي العلوي،دار الكتب الخديوية، مطبعة المقتطف بمصر 1332هـ. ج 2 ص 132

[56] المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ضياء الدين بن الأثير، ج 2 ص 178.

[57] البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، دار المعرفة بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1376هـ. 1957م ج 3 ص 318.

[58] الكشاف، الزمخشري ص 471 . 472